

الخف من فطن ونحوه جلد ظاهره وهو ما يلي السها وباطنه
 وهو ما يلي الارض وهو الجرموق على تفسير مالك من رواية
 ابن القاسم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق نعلان غليظان
 لاساقين لهما والجرموق بضم الجيم والميم بينهما واساكنة وقوله
 مسح الخناب فاعل رخصي وقول الشارح خبر عن رخص فيه
 يجوز وجواب عن الشارح بانه اراد بالخبر المتم الثابتة لا الخبر
 الاصطلاحي او بما ذكره البيضاوي في اول سورة البقرة **ان**
 الفعل اذا روي به الحديث صح وقعه خبرا ومثله او نحو **لا يصح**
 وحق ولو على خف **ش** ميمى انه رخص في المسح على الخف ان
 كان منفردا بل ولو كان جوربا على جورب او خفا على جورب
 او خفا وجوربا على ثياب او خنا وجوربا على خف في الدليلين
 او احدهما في الجميع والاخيرتان في المدونة وفيهما الخلاف المشار
 اليه بل ويشترط مسحه على الاعلين ان يكون لبسهما وهو على
 الظاهر الذي ليس بعده الاسفلين او بعد ان احدهم وصح
 على الاسفلين اما لو لبس الاسفلين على ظهره حدث لم يمسح
 الاعلين قبل ان يتوضا ويمسح على الاسفلين لم يمسح على الاعلين
ص بلا حائل كطين الا الممهز **ش** هذا حال من قوله خف اي حالة
 كون الخف كما ينال حائل عليه في اسفله او اعلاه كطين وزقت
 ونحوه الا ان يكون الحائل سمازا فلا يطلب بنزعه كان بحضور
 او سفرا اي للركب وببشارة اخرى وقوله بلا حائل منطلق يمسح
 والبايا بالمصاحبة اي ان يمسح منها مصاحبا لعدم الحائل للحال
ص ولا حد **ش** اي واحد واجب لمتد ارض مسح الخف بيها يجوز
 ان يتعدى ونفي الحد الواجب لا يستلزم نفي الحد مطلقا فلا يثبتي

بإياتي

ما ياتي من التعدي المنسوب المشار اليه بقوله وتدب نزع كل جنة
ص يعقرب جلد طاهر عرض وستر محل العرق ولكن تتابع الكثرة
ش ميمى انه يشترط في الخف الذي يمسح عليه خمسة شروط منها
 ان يكون جلد الا ما صنع على هيئة الخف من فطن ونحوه ومنها
 ان يكون طاهرا لا نجسا كالدستة ولودبغ على المشهور ولا يتنجس
 ومنها ان يكون خرا لا يعلق على هيئة بنجور سراسي للسنة
 ومنها ان يكون ساترا محل العرق وهو الكعبان لا ما تنقى عنه لانه
 ان اقتصر عليه في الممسح تنقى البدل عن بدله والاصل المساواة
 وان جمع منه النسل جمع بين البدل والمبدل منه وهو لا يجوز ومنها
 ان يتمكن من المشي به بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا بحيث
 لا يتمكن من لبسه فلا يمسح حينئذ ان قوله بشرط الخ منطلق
 برخصه والباها للمهمة وفي بعض الظروف وقراه تطهارة
 حاله من قوله جلد ظاهره اي حاله كونه هذه الامور صالحة
 لطهارة ما حكمت وقوله بلا تزقيه حال ايضا **ص** تطهارة ما حكمت
 بلا تزقيه وعصيان بلبسه او سفوره **ش** لما قدم شروط المسح
 اخذ بتكلم على شروط المسح وهي خمسة ايضا ومنها ان يلبسه
 على تطهارة فلا يمسح للبسه على حدث ومنها ان تكون طهارة
 ما بينة ولو غسلا فلا يمسح للبسه على طهارة ترابية ومنها ان
 يكون لبسه بعد كمال الطهارة حسابا بان تم اعضاءه ونحوه قيل
 للبسه اخترازا عما اذا غسل عليه فلبسه من محل او جلا فادخلها
 كما ياتي او خفي بان كان تستباح بها الصلاة اخترازا عما لو
 قصد خول السوق ونحوه ومنها ان يكون لبسه لا يعتمد
 تزقه وما ياتي منه ومنها ان يكون لبسه خاليا من عصيان